الأمم المتحدة
S/2019/623
مجلس الأمن
Distr.: General
1 August 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجّهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

بتعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من مخدوم شاه محمود قريشي، وزير خارجية باكستان (انظر المرفق)، يلفت فيها الانتباه إلى ثلاثة تطورات مترابطة تتعلق بإقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند تشكِّل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن الإقليميين في جنوب آسيا.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون ”المسألة الهندية الباكستانية“.

(توقيع) نبيل **منير**
السفير
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

060819 050819 19-13202 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ الموجّهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية باكستان

أود أن ألفت انتباهكم إلى ثلاثة تطورات مترابطة تتعلق بإقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند تشكِّل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن الإقليميين في جنوب آسيا.

أولا، هناك ما يحدث في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند من انتهاكات لحقوق الإنسان متزايدة الحدة والخطورة. فقد شهدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على جسامة تجاوزات حقوق الإنسان في تقريرها الثاني الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠١٩. فهذا التقرير يوثِّق، على نطاق واسع ومستقل، هول هذه الفظائع برمّتها – عمليات قتل المدنيين، بمن فيهم الأشخاص رهن الاحتجاز، وإصابة شباب كشمير بالعمى، بمن فيهم الأطفال، من تعرّضهم لطلقات البنادق الهوائية، واستخدام الاغتصاب والتعذيب والاختفاء القسري كأدوات للقمع الذي تمارسه الدولة.

فهذه الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان تحدث لأن الهند تفسح المجال لارتكابها بتماديها في تطبيق قوانينها المتعسفة في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله وتحضّ على ذلك ثقافةُ الإفلات من العقاب المتفشية في صفوف قوات الأمن. ولذلك تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية شجب هذه الانتهاكات التي وثّقها كيانٌ مستقل هو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتحدث في إقليم يعترف مجلس الأمن بصفته المتنازع عليها.

ثانياً، تجدّدت بوتيرة متزايدة عملياتُ إطلاق النار والقصف التي تشنها الهند عبر خط المراقبة. فهذه الأعمال الهندية لا تنحصر في كونها انتهاكا للتفاهم على وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٣ بين باكستان والهند، بل تخلِّف أيضا إصابات في صفوف المدنيين، وتلحق أضراراً فادحة بالهياكل الأساسية المدنية. وما لم يتم التصدي لهذه الإجراءات غير المبررة، فإن من المحتمل أن تؤدي إلى تصعيد الوضع في المنطقة، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وقد تزامنت هذه الانتهاكات عبر خط المراقبة مع صدور تقارير إعلامية هندية في الآونة الأخيرة تلقي الضوء على رسائل مسرَّبة صادرة عن وزارة الداخلية الهندية تتحدث عن نشر ١٠ ٠٠٠ أو أكثر من القوات شبه العسكرية في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند. فكشمير التي تحتلها الهند تمثِّل بالفعل أكثر المناطق تسلُّحاً في العالم، إذْ ينتشر فيها أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ جندي منذ عدة عقود.

وما يؤيد ورود تقارير عن إيفاد قوات إضافية التطوراتُ التي تحدث على الأرض، بما فيها هبوط طائرات في رحلات جوية خاصة تنقل هذه القوات في مطار سريناغار ووصول سرايا إضافية برًّا إلى وادي كشمير الذي تحتله الهند. وحتى الآن، لم يقم أي مسؤول رفيع المستوى في الحكومة الهندية بنَفْي هذه التقارير الإعلامية علناً أو بتهدئة الوضع أو إعطاء مزيد من المصداقية لهذه التقارير.

ويدل ورود تقارير عن قرار اتخاذ هيئة السكك الحديدية الهندية قرارا بشراء وتخزين حصص إعاشة تكفي للاستهلاك لما لا يقل عن أسبوع تحسباً لأي أزمة في المنطقة على أن الحالة الأمنية في إقليم

جامو وكشمير الذي تحتله الهند من المرجح أن تزداد تدهوراً. ولذلك يخيِّم على الكشميريين في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند شعور بالخوف والقلق، يزداد اشتداداً في أعقاب هذه التطورات.

ثالثا، التطورات السالفة الذكر تنحو إلى تأكيد شواغل واسعة النطاق بأن الهند بصدد تمهيد الطريق لإلغاء المادة ٣٥-ألف من دستورها كخطوة أولى تُتبعها بإبطال المادة ٣٧٠ منه. فالمادة ٣٥-ألف تضع تعريفاً لسكان إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند وتجعل مواضيع مثل حيازة الممتلكات وجنسية الدولة قصراً على المقيمين الحاليين في المنطقة.

ولطالما أعربت باكستان عن اعتراضها على هذه التدابير التي ترمي إلى تغيير التركيبة السكانية لإقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند لكونها تدابير يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على ترتيبات الاستفتاء الذي من المقرر أن يجري برعاية الأمم المتحدة. كما أن هذه التحركات الهندية تمثّل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن بشأن نزاع جامو وكشمير، ولا سيما فيما يتعلق بإعمال حق الكشميريين في تقرير المصير. فهذه خدعة هندية قديمة سبق أن لفتنا انتباهكم إليها في رسالة باكستان السابقة المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وعلى الرغم من هذه التحركات الهندية، تنص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على أن ”القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتخذ وفقاً لإرادة الشعب، التي يُعبَّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة“.

وفي ظل التطورات المذكورة أعلاه، أود أن ألفت انتباهكم إلى قرار مجلس الأمن ٣٨ (١٩٤٨)، الذي يهيب فيه المجلس بباكستان والهند ”إبلاغ المجلس فوراً بأي تغيير جوهري في الوضع يحدث أو يبدو لأي منهما أنه على وشك أن يحدث طوال فترة نظر المجلس في المسألة، والتشاور مع المجلس في هذا الشأن“.

وترى باكستان أن التدابير التي اتخذتها الهند، على النحو المبين أعلاه، تنطوي على إمكانية حقيقية أن تؤدي إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند وتحمل في طياتها عواقب وخيمة بالنسبة للسلام والأمن في جنوب آسيا.

ولذلك، فإني أحث الأمم المتحدة على أن تحيط علماً على الفور بهذه الحالة الخطيرة، وأن تقوم في هذا الصدد بحث الهند على أن تقوم بما يلي: (أ) وقف القمع الذي تمارسه الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان؛ و (ب) الكف عن إطلاق النار بلا مبرر على طول خط المراقبة؛ و (ج) الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تغيير جوهري في الحالة على الأرض، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بجامو وكشمير.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوة باكستان إلى إنشاء بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة لتقوم بزيارة إلى إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند لتقييم الحالة على الأرض. وتؤيد باكستان أيضا توصية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الداعية إلى إنشاء لجنة للتحقيق تُكلَّف بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونظرا لخطورة الحالة المتغيِّرة في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند ومنعاً لتشعباتها المحتملة بالنسبة للمنطقة، أود أن أحثكم من جديد على تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة معني بإقليم جامو وكشمير.

(توقيع) مخدوم شاه محمود **قريشي**